

## غياب القيادة العالمية

# ألمانيا بسبب تاريخها لم تعلن بعد عن استعادة دور قيادي على الساحة العالمية ولكن على المستوى الأوروبي تستطيع ميركل ذلك وينبغي أن تستخدم فترة رابعة لإنشاء إرث دولي يقيس مكانتها السياسية

تعد ألمانيا والصين من أكبر الدول التي أثارت سياساتها الاقتصادية غضب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. في حين أن الولايات المتحدة لديها أكبر عجز في الحساب الجاري في العالم. تجني ألمانيا والصين أكبر الفوائد. ما يزعج ترامب ومستشاريه بشكل كبير. ويصر كبير مستشاري التجارة في إدارة ترامب، بيتر نافارو، على أن الصين تقوم بتلفيق قيمة عملتها الرمينبي. ومن المستغرب أن نافارو اتهم ألمانيا حليفة أميركا، "باستغلال" الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين من خلال اليورو الرخيص

القسم السياسي

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن اتهامات نافارو لا أساس لها من الصحة. ترامب نفسه لديه موقف متقلب بشأن هذه القضايا، ما يتناقض مع نافارو في بعض الأحيان، رغم أنه ما يزال يشك في سياسات الشركاء التجاريين الأمريكيين عموماً.

ومنذ انتخاب ترامب العام الماضي، أصبحت ألمانيا والصين من بين الدول التي من المتوقع أن تحل محل القيادة العالمية الأمريكية. لكن ألمانيا والصين تختلفان اختلافًا عميقًا، ولا يوجد اتفاق حول ما إذا كان بإمكان أي من البلدين أن يأخذ مكان أميركا.

وفي حال وقوع أزمة، ستعمل كل من المستشار الألمانية أنغيلا ميركل والرئيس الصيني شي جين بينغ على ربط الأحداث السياسية الداخلية التي من المتوقع أن تعزز مناصب قيادية في الأعوام القادمة. وفي ألمانيا، تفضل ميركل الفوز بفترة ولاية رابعة كمستشارة في الانتخابات الفدرالية المقبلة في ٢٤ سبتمبر/أيلول. وستحقق الفوز على غرار فترة هلموت كول التي قضاهما في منصبه، والتي دامت ١٦ عاماً، وهو منصب لم يتجاوزه سوى أوتو فون بسمارك.

وقد ركزت مناقشات مواسم الحملات في ألمانيا على سياسة "الأبواب المفتوحة" التي تتبعها ميركل استجابة لأزمة اللاجئين في عام ٢٠١٥. وقد أدى ترحيب ميركل باللاجئين إلى تعرضها لهجمات شرسة من ترامب

نفسه - وحزب اليمين المتطرف الألماني، والذي من خلال حزب البديل لألمانيا، سيقوم بانتخاب مثلي البوندستاغ للمرة الأولى

**أزمة كوريا الشمالية الحالية توحى إلى أن العلاقات الأمريكية الصينية خلال عهد ترامب وشي ستشهد منافسة إستراتيجية شديدة هل ستدخل أطراف فاعلة أخرى مثل ميركل في ألمانيا أو الاتحاد الأوروبي ككل؟**

منذ الحرب العالمية الثانية، ولحسن حظ ميركل، لا يبدو أن الدفاع عن القيم الإنسانية الذي لا هوادة فيه قد سلبها دعم أولئك

الذين صوتوا لها في السابق. وقد واجهت وحزبها، الاتحاد الديمقراطي المسيحي، رد فعل عنيف في صناديق الاقتراع وانتخابات الولايات بعد صيف عام ٢٠١٥، ولكن هذه العاصفة قد هدأت.

في الواقع، فإن سياسة ميركل للاجئين قد عززت شعبيتها بين الناخبين الشباب. وفي نهاية القرن العشرين، وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت الولايات المتحدة بأنها "الوطن الأساسي"



ترامب



شي جين بينغ



ميركل

تعلن بعد عن استعادة دور قيادي على الساحة العالمية، ولكن على المستوى الأوروبي. تستطيع ميركل ذلك، وينبغي أن تستخدم فترة رابعة لإنشاء إرث دولي يقيس مكانتها السياسية، بانتخابها، ومع شريك محتمل كالرئيس

الآن، بعد ما يقرب من ٢٠ عاماً، اعتبرت مجلة الإيكونوميست ميركل "الأوربية الأساسية". ولكن كما حذرت ميركل، سيكون من "الغريب" أن نتوقع حملتها معيار الليبرالية الدولية.

إن ألمانيا بسبب تاريخها، لم

### تعد حملة شي لمكافحة الفساد عنصراً أساسياً في إعطاء مشروعية جديدة للحزب كما عمل الحزب على تعزيز القومية من خلال سياسة خارجية واضحة للغاية وأكثر حزماً ووفقاً لتقاليد الحزب الشيوعي الصيني

الفرنسي إيمانويل ماكرون، ستتاح لها فرصة كبيرة لمتابعة التدابير الرامية إلى إعادة التوازن وتعزيز الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، فإن إرث شي هو أيضاً على المحك. وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول، ستجتمع النخبة السياسية الصينية في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني وهو حدث سيركز حتماً على شي. واعتباراً رسمياً "الزعيم الأساسي" للحزب الشيوعي الصيني، وهو لقب لم يحققه سلفه هو جين تاو.



وفي هذا المؤتمر، سيختار مندوبو الحزب لجنة مركزية جديدة تحتل بعد ذلك أعلى المناصب في الحزب. وينظر إلى إعادة انتخاب شي في منصب أمين عام الحزب الشيوعي الصيني على أنه أمر واقع، ويتوقع معظم المحللين أنه سيستمر في اختيار حلفاء مخلصين وإعادة المنافسين المحتملين، كما فعل في السابق من خلال حملة مكافحة الفساد التي تم نشرها على نطاق واسع. وفي عام ٢٠١٥، أثار وانغ كيشان، الذراع اليميني للرئيس شي، الذي كان يقود حملة مكافحة الفساد، مسألة "شرعية" الحزب الشيوعي الصيني في بيان كان سابقاً من المهام أسهل.

وتمتع ترامب العام الماضي، أصبحت ألمانيا والصين من بين الدول التي من المتوقع أن تحل محل القيادة العالمية الأمريكية. لكن ألمانيا والصين تختلفان اختلافًا عميقًا، ولا يوجد اتفاق حول ما إذا كان بإمكان أي من البلدين أن يأخذ مكان أميركا. وفي حال وقوع أزمة، ستعمل كل من المستشار الألمانية أنغيلا ميركل والرئيس الصيني شي جين بينغ على ربط الأحداث السياسية الداخلية التي من المتوقع أن تعزز مناصب قيادية في الأعوام القادمة. وفي ألمانيا، تفضل ميركل الفوز بفترة ولاية رابعة كمستشارة في الانتخابات الفدرالية المقبلة في ٢٤ سبتمبر/أيلول. وستحقق الفوز على غرار فترة هلموت كول التي قضاهما في منصبه، والتي دامت ١٦ عاماً، وهو منصب لم يتجاوزه سوى أوتو فون بسمارك. وقد ركزت مناقشات مواسم الحملات في ألمانيا على سياسة "الأبواب المفتوحة" التي تتبعها ميركل استجابة لأزمة اللاجئين في عام ٢٠١٥. وقد أدى ترحيب ميركل باللاجئين إلى تعرضها لهجمات شرسة من ترامب

## فلسطين من جديد إلى أروقة الأمم المتحدة!

# نجحت تجربة الأمم المتحدة في العقود السبعة الماضية بأن تكون هيئة إنسانية واجتماعية لمساعدة بعض الدول الفقيرة أو المنكوبة بحروب أو كوارث طبيعية لكنها لم تكن قادرة على تجاوز طبيعتها التآلفية



المراهنة على دور الأمم المتحدة بينما "رئيس مجلس إدارة" هذه المؤسسة الدولية، دونالد ترامب، يفتتح اجتماعاته في نيويورك لبقاء مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بشأن حقوق الشعب الفلسطيني، والذي يعاني بعضه المقيم على أرضه من عسف الاحتلال، وبعضه الآخر من ظلم وقهر اللجوء والتشرد في بقاع العالم لأكثر من سبعين عاماً.

وماهي القضية الفلسطينية تعود من جديد إلى أروقة الأمم المتحدة، رغم تكرار هذا الأمر عشرات المرات في العقود السبعة الماضية، دون تنفيذ الحذ الأدنى من قرارات دولية متعددة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني، والذي يعاني بعضه المقيم على أرضه من عسف الاحتلال، وبعضه الآخر من ظلم وقهر اللجوء والتشرد في بقاع العالم لأكثر من سبعين عاماً.

وماذا تكون هناك آمال ومراهنات على نتائج أفضل من مؤسسة دولية، كانت هي التي شرعت الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، ولم يجبر هذا "الوليد الأممي" الجديد على احترام

مسألة المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هي القضية، وكان ٢٤ سنة من هذه المفاوضات (منذ اتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣) لم تكن قائمة! بينما الضغط الدولي المطلوب على الحكومة الفلسطينية وعربي على واشنطن وعلى المجتمع الدولي عموماً من خلال توفير حل فلسطيني مدعوم عربياً، ومتوافق مع جميع أنواع العلاقات الحاصلة بين إسرائيل وبعض الدول العربية، ومع استمرار حق المقاومة المسلحة والشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وبأن لا تكون هناك أي مفاوضات فلسطينية مع إسرائيل ما لم يتم الوقف الكامل والشامل لكل عمليات الاستيطان في كل الأراضي المحتلة، إضافة إلى إنهاء الحصار القائم على قطاع غزة، بذلك تكون هناك مصادقية للموقفين الفلسطيني والعربي، وتكون هناك خطوات عربية جذية داعمة لأي ضغط دولي "معتوي" منشود من "الأمم المتحدة"، أو من أي طرف دولي يسعى فعلاً لتسوية سياسية للصراع العربي/الصهيوني

الدولة الفلسطينية المستقلة على كل الضفة الغربية وغزة وهي القضايا الكبرى المعنية بها أي مفاوضات أو "عملية سلام" مستقبلية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي؟! ثم كيف يأمل الفلسطينيون بموقف أميركي فاعل إذا كانت حتى الإدارة الأمريكية السابقة، التي كان على رأسها أوباما، قد تجنبت ممارسة أي ضغط فعلي على إسرائيل رغم التباين مع حكومتها بشأن المستوطنات، فتراجعت واشنطن ولم تتراجع تل أبيب؟! وهل تراهن إدارة ترامب الآن، وخلفها قوى الضغط الإسرائيلية، على استثمار نتائج ما حدث ويحدث في البلاد العربية من خلافات وصراعات، ومن تهيش للقضية الفلسطينية، ومن حروب أهلية عربية، ومن غياب مرجعية عربية فاعلة، من أجل تحقيق التطبيع "العربي والإسلامي" مع إسرائيل قبل انسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة في العام ١٩١٧ ومن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة؟! لقد أصبحت، في السنوات الأخيرة،

حق النقض (الفيتو) دون أن تعتبر هذه الامتيازات بالضرورة عن كتل بشرية كبيرة أو مواقع فازية وجغرافية أو حتى عن ثقل اقتصادي أو عسكري كبير مقارنة مع دول أخرى لا تتمتع بحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

ولما تقرره هي من حروب وسياسات، لكن هذا الأمر لم يكن، ولن يكون، سهلاً في عالم عانى الكثير من تداعيات الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب الدولي لأحد الجورين، ثم وجد نفسه يعاني أكثر في ظل الأحادية القطبية، فالنوازن الدولي وتعدّد الأقطاب هما

فلم تكن صدفةً أن يكون تأسيس هيئة الأمم المتحدة قد جرى في العام ١٩٤٥ على الساحل الغربي الأمريكي في مدينة سان فرانسيسكو، ولم تكن صدفةً أيضاً أن يكون مقرها في الساحل الشرقي الأمريكي بمدينة نيويورك، وطبعاً ليس هو سخاءً أميركياً أن تكون رسع ميزانية الأمم المتحدة تتحصل من الميزانية الأمريكية، فواشنطن هي منذ تأسيس الأمم المتحدة تحتل عملياً منصب "رئيس مجلس إدارة هذه الشركة المساهمة الدولية". وما من دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن استخدمت حق النقض كما استخدمته الولايات المتحدة.

وكم هي مفارقة الآن أن يكون دونالد ترامب، صاحب الخبرة في إدارة شركات واستثمارات مالية، رئيساً للولايات المتحدة، ليتحدث في افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عن رؤية إدارته للإصلاحات المنشودة لهذه المنظمة الدولية!! لقد جُحت تجربة الأمم المتحدة في العقود السبعة الماضية بأن تكون هيئة إنسانية واجتماعية لمساعدة بعض الدول الفقيرة أو المنكوبة بحروب أو كوارث طبيعية، لكنها لم تكن قادرة على تجاوز طبيعتها التآلفية بين أقطاب متنافسين على العالم وثرواته، وكانت شعوب العالم الثالث تجد في الاجتماعات الدورية السنوية أو الطارئة للهيئة العامة للأمم المتحدة وكأنها "حائط مكي" تطرح فيه مشاكلها وهمومها أمام مثني وإعلام العالم كله، لكن القرار السياسي كان، وما يزال، في مجلس الأمن وفي حقوق الامتياز التي حصلت عليها الدول الخمس الكبرى من حيث العضوية الدائمة في المجلس، وأيضاً



عباس



نتنياهو

وتنفيذ أي قرارات صادرة عنها!! هل العجز عن توفير بدائل فلسطينية وعربية أخرى هو السبب لتكرار

الآن حديث "الإصلاحيين الدوليين"، لكن تبقى العبرة في تركيبة "مجلس إدارة الأمم المتحدة"!!

القسم السياسي

كانت الأمم المتحدة - وما تزال - أشبه بشركة مساهمة لها جمعيتها العمومية التي تلتقي سنوياً، لكن قراراتها الفاعلة تكون في "مجلس الإدارة"، ويبد رئيسه العملي، ويخطئ من ينظر للأمم المتحدة بغير هذه النظرة، أو يتوقع منها القيام بدور فاعل آخر.

فلم تكن صدفةً أن يكون تأسيس هيئة الأمم المتحدة قد جرى في العام ١٩٤٥ على الساحل الغربي الأمريكي في مدينة سان فرانسيسكو، ولم تكن صدفةً أيضاً أن يكون مقرها في الساحل الشرقي الأمريكي بمدينة نيويورك، وطبعاً ليس هو سخاءً أميركياً أن تكون رسع ميزانية الأمم المتحدة تتحصل من الميزانية الأمريكية، فواشنطن هي منذ تأسيس الأمم المتحدة تحتل عملياً منصب "رئيس مجلس إدارة هذه الشركة المساهمة الدولية". وما من دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن استخدمت حق النقض كما استخدمته الولايات المتحدة. وكما هي مفارقة الآن أن يكون دونالد ترامب، صاحب الخبرة في إدارة شركات واستثمارات مالية، رئيساً للولايات المتحدة، ليتحدث في افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عن رؤية إدارته للإصلاحات المنشودة لهذه المنظمة الدولية!! لقد جُحت تجربة الأمم المتحدة في العقود السبعة الماضية بأن تكون هيئة إنسانية واجتماعية لمساعدة بعض الدول الفقيرة أو المنكوبة بحروب أو كوارث طبيعية، لكنها لم تكن قادرة على تجاوز طبيعتها التآلفية بين أقطاب متنافسين على العالم وثرواته، وكانت شعوب العالم الثالث تجد في الاجتماعات الدورية السنوية أو الطارئة للهيئة العامة للأمم المتحدة وكأنها "حائط مكي" تطرح فيه مشاكلها وهمومها أمام مثني وإعلام العالم كله، لكن القرار السياسي كان، وما يزال، في مجلس الأمن وفي حقوق الامتياز التي حصلت عليها الدول الخمس الكبرى من حيث العضوية الدائمة في المجلس، وأيضاً